

كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠
مبني ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧ ٦٤٤٤
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦ ٧٤١١
الموقع الإلكتروني: home.kpmg/qa

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في زاد القابضة (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كلفنا مجلس إدارة زاد القابضة (ش.م.ع.ق.) ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم مجلس الإدارة فيما إذا كان لدى الشركة الإجراءات الكافية للالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات وما إذا كان الشركة ملتزماً بمواد النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي متطلبات المادة ٤ من النظام.

قدم مجلس الإدارة تقييمه "فيما إذا كان لدى الشركة عملية مطبقة لامتنال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وامتثال الشركة لمواد النظام" ("البيان"), الذي تمت مشاركته مع كي بي ام جي في ١٧ أبريل ٢٠٢٢، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات.

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والحفظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة باعداد وعرض البيان الحالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة.

يتتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركون في إعداد البيان التدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغييرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الالتزام بجميع القوانين ولوائح المطبقة على أنشطة الشركة.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، عمليات التأكيد بخلاف عمليات وتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والذي يتطلب منا التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى ذي معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، أن الشركة لديها عملية مطبقة للامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما إذا كانت الشركة ملتزمة بمتطلبات مواد النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كأساس لاستنتاجنا المحدود للتأكيد.

طبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات المؤقتة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمناً المعايير الدولية للاستقلالية)" (قواعد السلوك الأخلاقي)، والمبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعنابة الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لامتثال الشركة لمواد النظام والظروف الأخرى للمهمة، ومراعاة المجالات التي يتحمل أن تنشأ فيها أخطاء جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهم أسلوب الشركة للالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام الشركة لمواد النظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة الإجراءات المتبعة للالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام الشركة بمواد النظام، وتقييم مدى ملاءمة السبل والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تحتفل الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوفيقها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقولة، وبناء على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لامتثال لمتطلبات مواد النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة الإجراءات الكافية للالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة منضمنة مواد النظام؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بمواد النظام؛ و

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

جزء من هذا الارتباط ، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

ت تكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي سترجع في التقرير السنوي للشركة وتقرير حوكمة الشركات السنوي اللذان من المتوقع إتاحهما لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيراج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي وتقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليهم، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

أعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم أسلوب الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بأحكام مواد النظام.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور الثابتة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافي ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

بناءً على إجراءات التأكيد المحددة التي تم تنفيذها ، باستثناء عدم الامتثال كما هو م ضمن في البيان ، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة لا يعرض بشكل عادل ، من جميع النواحي المادية ، أن الشركة لديها عملية مطبقة للامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والشركة ملتزمة بمواد النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .



تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

تشديد الأمر

بدون تعديل استنتاجنا ، نلقت الانتباه إلى الجزء ب من البيان الذي أعدته الشركة ، والذي يصف كيف لا تمثل الشركة للمواد التالية من مواد النظام.

• المادة (١١) - عدم وجود تقارير تقييمات أداء المجلس لجانها.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. إلى أقصى حد يسمح به القانون ، نحن لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننكر أي مسؤولية تجاه أي طرف آخر بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو تقرير التأكيد المستقل المحدود هذا أو الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لا يجوز نسخه أو الإشارة إليه أو الكشف عنه كلّياً (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) أو جزئياً ، دون موافقتنا الخطية المسبقة.

جوبال بالياسوبرامانيايم

كي بي إم جي

سجل مراقب الحسابات رقم ٢٥١

بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي،

رخصة رقم ١٢٠١٥٣

٢٠٢٢١٧

الدوحة

دولة قطر

مرفق: يقيم مجلس الإدارة حول الامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك مواد النظام.